

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar**

العدد 8، 2010، N°

ISSN : 1112-6604

التجربة التنموية في ماليزيا : المحتوى والدروس المستفادة

أ.د. براق محمد أستاذ التعليم العالي/ المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

د. عدمان مريزق أستاذ محاضر/ المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

الملخص

تمثل التجربة الماليزية في التنمية نموذجاً متميزاً للمجتمعات النامية والمجتمع العربي والجزائري على وجه التحديد، بسبب إنجازاتها المتسارعة والتي يتوقع أن تنتقل ماليزيا من خلالها إلى مصاف الدول المتقدمة وفقاً لما عرف برؤية 2020، وهي تلك الخطة الطموحة التي وضعتها القيادة الماليزية ورسمت ملامح النموذج التنموي الماليزي.

المقدمة

لقد انطلقت السياسة التنموية الماليزية من اهتمامها بالإنسان الفرد، والعمل على تحقيق التنمية البشرية بكل أبعادها، وتعميق الحرص الذاتي في كل فرد على تطوير الدولة مما يشعره بأنه عنصر فاعل وحقيقي في تجربة بلاده التنموية. فالهدف المركزي من برنامج الاستشراف المستقبلي الماليزي هو تأسيس مجتمع قيمي كامل، يكون المواطنون فيه على درجة من القيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة، وقد تبلور هذا المفهوم في اعتماد الماليزيين على أنفسهم أثناء مواجهتهم لمختلف الصعوبات التي أملت بهم.

ويحاول هذا البحث استجلاء أسباب هذه النجاحات المتلاحقة، وبالتالي سيحاول الإجابة عن السؤال الجوهرى الآتي:

كيف تمكنت ماليزيا من تحقيق التنمية وبناء تجربتها المتميزة ؟

ويتفرع عن السؤال السابق جملة من الأسئلة، نعرضها كما يلي:

- ما هي الإستراتيجية التنموية في ماليزيا ؟
- ما هي العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية ؟
- ما هي الدروس المستفادة من التجربة الماليزية بالنسبة للواقع الجزائري ؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء: سيتناول الجزء الأول المسار التنموي الماليزي. أما الجزء الثاني، فسيستطرق إلى العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية وأهم إنجازاتها. وأخيراً سيتم عرض الدروس المستفادة من هذه التجربة، أخذاً بعين الاعتبار الواقع الجزائري.

أولاً: المسار التنموي الماليزي

سنتناول من خلال هذا الجزء نبذة تاريخية وسياسية، ثم مراحل تطور الاقتصاد الماليزي، على النحو التالي:

1- نبذة تاريخية وسياسية

نرى من المناسب قبل الخوض في التجربة التنموية في ماليزيا، أن نعرض نبذة تاريخية وسياسية عنها، كما يلي (1):

تقع ماليزيا وعاصمتها (كوالامبور) في جنوب شرق آسيا، وهي عبارة عن شبه جزيرة يحدها من الشمال تايلاند ومن الجنوب "سنغافورة" وجزيرة "سومطرة"، كما تضم منطقة "سراواك" الواقعة في الجزء الشمالي لجزيرة "بورنيو"، وتبلغ مساحة ماليزيا الإجمالية نحو 333000 كم² ويسكنها 25 مليون نسمة ربعهم من الصين ويمثل الهنود 10% من مجموع السكان، ويتمتع الجميع بحقوق المواطنة الكاملة. تنتج ماليزيا المطاط إلى جانب القصدير اللذين يتواجدان فيها بشكل ملحوظ، إضافة إلى الأخشاب والكاكاو والأناناس.. وتم اكتشاف النفط فيها في العام 1929 والغاز في العام 1982. وهي تصدر ما معدله نصف مليون برميل يومياً من الزيت الخام ذي النوعية الخفيفة.

خضعت ماليزيا التي كانت تعرف بجزر (الملايو) للسيطرة العثمانية عام 1876، وفي عام 1948 تم تأسيس اتحاد (الملايو) تحت الحماية البريطانية وفي عام 1957 حصلت البلاد على استقلالها. وتعيش في ظل نظام ملكي. دستوري يتم اختيار الملك كل خمس سنوات من بين سلاطين الولايات عن طريق الانتخابات. أما البرلمان فيتكون من مجلسين، مجلس النواب وعدد أعضائه 154 عضواً، ومجلس الشيوخ عدد أعضائه 58 عضواً.

2- مراحل تطور الاقتصاد الماليزي

يمكن رصد تجربة التنمية في ماليزيا من خلال البعد التاريخي فيما يلي (2):

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في عام 1958 اتجهت إستراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لهذه الإستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية.

بدأت المرحلة الأولى في عقد السبعينيات حيث اتجهت التنمية للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة، مما نتج عنه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخل والثروات بين فئات المجتمع لا سيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي أثناء الاحتلال والسكان ذوي الأصول المالوية الذين يشكلون الأغلبية. أيضاً كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات.

المرحلة الثانية شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات مع تنفيذ الخطة الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات، والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

أما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى عام 2000 فتشمل المرحلة الثالثة، حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خماسية استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وتحديث البنية الأساسية للاقتصاد، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالوية.

كما يجب التأكيد على أن انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية الشاملة بدأ في عام 1981، حيث تم وضع الرؤى الإستراتيجية للنهوض بماليزيا في كافة المجالات ومنها رؤية (2020) وهي خطة مستقبلية طموحة لوضع ماليزيا في مصاف الدول الصناعية المتقدمة، وقد عملت الإدارة الماليزية وعلى رأسها الرئيس " مهاتير محمد " على تحقيق ذلك من خلال العمل بكل إخلاص وجد لترسيخ مفهوم التنمية والنمو ونشر ثقافة التغيير المؤسسي للأفضل وفق الخطط والرؤى الإستراتيجية الواضحة القابلة للتطبيق والتقييم.

ثانياً: عوامل نجاح التجربة الماليزية وبعض إنجازاتها

سوف يتم عرض العوامل التي ساعدت ماليزيا على النجاح في تجربتها التنموية وإنجازاتها، فيما سيأتي:

1- العوامل التي ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية

- لقد توافرت جملة من العوامل التي أسهمت في نجاح التجربة الماليزية، نبرزها كما يلي (4):
- المناخ السياسي الذي يمثل حالة خاصة بين جيران ماليزيا، بل بين العديد من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية؛ فماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.
 - انتهاج سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في تجمع الآسيان في عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي، وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسليح.
 - رفض تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن الاقتصاديات الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

- انتهاز إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة.
- الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان.
- الاعتماد بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال نفس الفترة.
- وهناك عوامل أخرى ساعدت في نجاح التجربة، نعرضها في النقاط التالية(5):
- لقد توفرت لماليزيا منذ نهضتها وحتى الوقت الحاضر القيادة الوطنية التي وعت إرادة التنمية وامتلكت جميع عناصرها، فأمكنها بناء دولة قومية متماسكة ولم تلجأ إلى القروض الخارجية لمواجهة أعباء التنمية وإنما لجأت إلى الشعب الماليزي وبهذا توفرت الوقاية للتجربة الماليزية ضد الاستدانة أو التبعية للخارج.
- لعبت القيم الاجتماعية الماليزية دورا بارزا في نجاح تجربة التنمية في ماليزيا، لأن القيم الاجتماعية في ماليزيا تصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية. فقيمة أولوية الجماعة على الفرد تؤكدان أن قيمة الإنسان الماليزي تتوقف على انتمائه للجماعة. ويتفرع عن هذه القيمة سلوكيات النظام والانضباط والتعاون.
- استطاعت ماليزيا أن تحل مشكلة الأصالة والمعاصرة عن طريق التوليف والمواءمة بينهما. فأمكن لها أن تتبنى العديد من الأفكار والمؤسسات الوافدة بالصورة التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع الماليزي وتعمل على إثرائه وتقدمه أكثر من كونها تثير استنكاره وتحديه.
- لاشك أن الأخذ بنموذج التطور الرأسمالي والمخطط في الوقت ذاته أو في مراحل معينة وعدم الاقتصاد على نموذج واحد، وما اتسمت به التجربة الماليزية من الديناميكية والتكيف السريع في أسلوب التطور والجرأة في التغيير نحو الأفضل، والتوسع في الاستثمارات الخارجية، جميعها عوامل ساهمت في إنضاج عملية التنمية في ماليزيا، وتعتبر من الشروط البارزة في نجاح التجربة الماليزية دون غيرها من التجارب الأخرى.
- بالإضافة إلى ما سبق، يلح البعض على جانب الاستثمار الأجنبي المباشر كورقة رابحة، حيث قامت ماليزيا " بالربط العريض بين الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية التقنية، واستطاعت استغلال الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية " (6).

2- بعض الانجازات التنموية في ماليزيا

- وكتيجة لتمكن ماليزيا من التغلب على التحديات المذكورة سلفا، تحققت لها نتائج باهرة وقفزت كبيرة على أرض الواقع في أقل من خمسة وعشرين سنة يتمثل أهمها في(7):
- البناء والتشييد في كافة المجالات ومن أهمها الصناعة (سيارات، تكنولوجيا، مصانع متنوعة ومشروعات حكومية واستثمارية أخرى) وكذلك الاستثمار الزراعي والتجاري وبناء المراكز التجارية الضخمة ووسائل النقل والطرق. بالإضافة لصناعة السياحة وبشكل جيد.. الخ، بالإضافة إلى توفر الأيدي العاملة المدربة والتي تمتلك المهارات وأخلاقيات العمل وبشكل كبير وكذلك توفر قياديين في كافة المستويات الإدارية وفي شركات القطاع الخاص والاستثمار.
- الاستفادة المهنية والتقنية من خلال الانفتاح الخارجي والشراكة مع مستثمرين أجانب والاستفادة من خبراتهم ومعارفهم لصالح الشعب الماليزي.
- تم إنشاء مجمع حكومي كبير اسمه (بيتراجايا Putrajaya) وهو نموذج رائع في التصميم والبناء يضم كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى مكتب رئيس الوزراء وقاعات ضخمة للمؤتمرات الدولية ومرافق وخدمات أخرى، وقد أصبح هذا المجمع الحكومي ذا التصميم الرائع مقصداً للسائحين للتجول والاطلاع.
- تمت مراجعة الأنظمة واللوائح وخصوصاً كل ما له علاقة بالاستثمار والخدمات مع إعداد أدلة إجراءات للعمل في كل مجال أو مرفق لتحديد المهام ودور كل فرد في إنجاز الأعمال والمهام والمحاسبة والتقييم وفعل لذلك.
- الاستغلال الأمثل للطبيعة الماليزية، فمنها ما هو صالح للزراعة أو السياحة أو الصناعة وفق خطط تنموية واضحة ومدروسة.
- نجاح النموذج الماليزي أدى إلى ارتفاع في متوسط دخل الفرد لأكثر من ستة عشر ضعفاً خلال عشرين سنة، حيث قفز متوسط دخل

الفرد من 600 رنجت عام 1980 إلى 13.000 رنجت عام 2002، كما ارتفعت قيمة الصادرات من أقل من 5 مليار دولار عام 1980 إلى 92.2 مليار دولار بحلول عام 2002، وانخفضت نسبة البطالة إلى 3.5% عام 2000 .

– أصبح لدى ماليزيا مطار دولي يعد من أفضل المطارات الدولية نظرا لما يتمتع به من مساحة كبيرة، وقاعات ضخمة مرتبطة ببعضها بقطار لنقل الركاب بالإضافة لتوفر أسواق تجارية ومطاعم وخدمات أخرى غاية في الروعة والتصميم.

– ارتفاع مستوى الوعي العام والثقافة المهنية لدى الشعب الماليزي، حيث وصل عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة سنة 2000 حوالي (93.8 %) من جملة السكان مقارنة بـ (53 %) سنة 1970 .

كما يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين(8):

– استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000) تخفيض معدل الفقر من (52.4 %) إلى (5.5%)، وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينات. ويتوقع إذا استمرت جهود الحكومة في محاربة الفقر على نفس الوتيرة أن يصل معدل الفقر سنة 2005 حوالي 0.5 % .

بالإضافة إلى الانجازات المذكورة سلفا، فقد تم إدماج التعلم الإلكتروني في النظام التعليمي في ماليزيا والذي يشمل ما يأتي(9):

. إنشاء مشروع المدارس الذكية تحت ما يطلق عليه Multimedia Super Corridor (MSC) flagshi، والذي بموجبه يتم تزويد المعلمين في المدارس التقليدية بجهاز حاسوب محمول Laptop مع جهاز عرض لغرض تدريس بعض المواد الدراسية المتقدمة كالرياضيات والعلوم.

. إقامة جامعات افتراضية كجامعة The Universiti Tun Abd Razak (UNITAR) في عام 1998، وجامعات مفتوحة كجامعة Open University of Malaysia (OUM) في عام 2000 .

. تأسيس جامعة The Multimedia University في عام 1999 .

. تأسيس المكتبة الافتراضية الرقمية الوطنية .

. استخدام المؤسسات التعليمية العالية ذات الأطر التكنولوجية المتنوعة لدعم أو تكميل الفصول الدراسية التقليدية.

. استخدام التعلم الإلكتروني في برامج التعلم عن بعد التي توفرها الجامعات.

كما أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

وتقوم إدارة التعليم الفني والمهني التي أسست في 1964 وتتبع وزارة التعليم بالإشراف على المعاهد العامة للتدريب الصناعي ووضع الخطط والسياسات التدريبية على المستوى القومي.

ثالثا: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية والواقع الجزائري

رغم اختلاف التجربة التنموية في ماليزيا عن التجربة التنموية في الجزائر، إلا أننا وعلى غرار مجموعة من الدول التي حاولت فهم والاستفادة من هذا النجاح، سيتم عرض الدروس المستفادة من هذه التجارب عموما، ثم نحاول عرض الواقع الجزائري على ضوء التجربة الماليزية.

1- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

وبناء على ما تحقق لهذه التجربة الثرية، نستطيع أن نستخلص بعض الدروس المهمة والتي نجملها في التالي(10):

– الاهتمام بمجهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حث عليها في المجال الاقتصادي وغيره، ولا داعي لرفع لافتات دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.

– إعمال مبادئ الشورى من خلال نظم تحترم حقوق الأفراد.

– في حالة وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر الإنماء.

– الاستفادة من الظروف العالمية لبناء الاقتصاديات الوطنية.

– الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

– الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة، بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.

- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فالإنسان هو عماد التنمية.
- تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أداؤها.
- أن تتوزع التنمية على مكونات القطر كافة دون الاقتصاد على مناطق وإهمال أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
- اعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأيضاً أن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات تزول مع الوقت في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.
- بخصوص التطبيق لمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي قد تكون هناك فترات انتقالية لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل، ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء في التطبيق، فما لا يدرك حله لا يترك كله. ويفضل البدء بما تتوفر له الشروط والظروف الملائمة.
- إضافة للدروس السابقة، يضيف "سعد التميمي"، الدروس التالية (11):
- لقد أكدت التجربة الماليزية أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وأداؤها الرئيسية وإن كيفية التأثير في سلوك الأفراد باتجاه تحقيق الانضباط الجماعي العالي وحس العمل وإطاعة النظام والشعور الذاتي بالمسؤولية هي الأداة الأكثر فاعلية في الإسراع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، ويبدو من تجربة ماليزيا أن للتربية الاجتماعية ممثلة في عناصرها كافة ابتداء من العائلة ومروراً بالمؤسسات التعليمية والإعلامية دوراً مؤثراً في سلوك الأفراد عندما تنطلق هذه التربية من تراث الأمة وقيمها الاجتماعية الذاتية.
- تقدم التجربة الماليزية إلى دول العالم نموذجاً متميزاً في أسلوب التفاعل الوثيق بين التنمية والبيئة الاجتماعية والتزاوج بين التصنيع والقيم الاجتماعية السائدة. فلم تعتمد ماليزيا على النقل الآلي للأفكار والمؤسسات من الغرب، بل أظهرت قدرة فائقة في تطويرها وفقاً للبيئة المحلية من خلال عملية التوليف والمواءمة بين عناصر الأصالة والمعاصرة.
- طرحت التجربة الماليزية ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار مجمل الهيكل الاقتصادي عندما يصار إلى صياغة إحدى السياسات الاقتصادية مثل السياسة الصناعية أو السياسة الزراعية أو السياسة التجارية، فكل هذه السياسات يجب صياغتها على أساس أنها تمثل أجزاء مترابطة لسياسة اقتصادية واضحة المعالم تشترك في دراستها وصياغتها وتنفيذها عموماً الأنشطة الاقتصادية باعتبار أن كلا منها تؤثر وتتأثر بغيرها، وإن ما يجمعها هو وحدة الهدف والذي يتمثل في ارتفاع الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي.
- إن النجاح الذي حققته التجربة الماليزية من خلال تبني قيادتها المنهج الرأسمالي في قيادة الاقتصاد ثم تدخل الدولة في مراحل معينة سواء عن طريق قيامها بنشاطات استثمارية مباشرة ودعم ورعاية مشروعات خاصة أو إتباعها أسلوب التخطيط الاقتصادي وغيرها من أساليب التدخل، يطرح وبشكل ملح مسألة على درجة عالية من الأهمية وهي مسألة الاختيار الإيديولوجي.
- تقدم الخبرة الماليزية نموذجاً بارزاً من الممكن الاستفادة منها في مختلف المجالات وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها وفقاً لبيئتها الاجتماعية، حيث يبدو لنا من خلال دراسة تجربة ماليزيا في الاستثمار الخارجي المباشر أن ماليزيا من الممكن لها أن تساهم مساهمة فعالة في صياغة وتنفيذ برامج التصنيع في الدول النامية وبالتالي تحقيق التنمية فيها.

2- التجربة الماليزية وطبيعة الجزائر

نظراً للنجاح الملحوظ الذي حققته التجربة الماليزية، فقد أصبح الحلم بنقلها إلى بلدان أخرى واقعا تتناوله البحوث والدراسات على مختلف الأصعدة. ولهذا السبب بالذات ارتأينا أن نناقش سبل وإمكانات نقل هذه التجربة إلى الجزائر مع مراعاة الظروف الخاصة المختلفة التي تتمتع بها الجزائر.

والجدير بالإيماء أنه توجد اختلافات واسعة على صعيد الواقع تجعل من تطبيق هذه التجربة في الجزائر أمراً محفوفاً بالصعوبات وأبرز هذه الاختلافات:

- أدى تراكم اختلالات النظام التعليمي، منذ إصلاح 1971، إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة، بالقدر الكافي، للتحويلات العميقة التي عرفتها بلادنا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية (12). وبالتالي ما تزال مناهج التعليم في الجزائر متخلفة وعاجزة عن مواكبة ما يجري في العالم من تقدم وتطور في جميع المجالات، فهي ما زالت تعمل بإمكانات ضعيفة وقديمة.

- اعتمدت الطريقة التربوية التقليدية بشكل أساسي على فارق النوعية وبالتالي مانت عمليات التقويم من لدن المكلفين.
- فقر المرابي الجزائري للعملية التكوينية وأحيانا عدم قابليته لذلك.
- الحقل التربوي ظل ولفترة طويلة خاضعا لنمط التدريس بالأهداف، الطريقة التي تركز بشكل أساسي على الكم والتراكم (13).
- ونشير إلى أن الأمية مازالت منتشرة ولاسيما في الوسط الريفي. ولقد بين التحقيق الجزائري حول صحة الأسرة أن أكثر من 8 ملايين شخص، أي نسبة 26.5 % من مجموع السكان، أميون. وتكون هذه النسبة مضاعفة مرتين بالنسبة للنساء (35%) مقارنة بالرجال (18.2%). كما تبين المعطيات أن النسبة ضمن النساء البالغات بين 15 إلى 49 سنة تصل إلى 45.5%. ويظهر التحليل بحسب كل وسط، أن هذا المشكل يمس 26.6% من النساء الحضرنيات مقابل قرابة 47% من النساء الريفيات (14).
- ما زالت التعاملات المصرفية في الجزائر متخلفة قياسا بما وصلت إليه المصارف العالمية وبعض المصارف الإقليمية من سرعة ودقة في إنجاز المعاملات. ففي الوقت الذي باتت فيه أغلب دول العالم تتعامل بمفردات - التجارة الالكترونية - عبر شبكة المعلومات الدولية خلال دقائق نرى في المقابل أن عمل المصارف الجزائرية ما زال يتسم بالبطء والروتين بشكل واضح.
- بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر وتلكوه في إنجاز المعاملات وعدم تفهمه للواجبات المناطة به، وعدم إخضاع منتسبيه لدورات تكوينية خاصة للاطلاع على ما وصلت إليه علوم التسيير الحديثة.
- في مجال التنمية المادية في الجزائر، سجلنا اختلافات كبيرة بين المناطق، بالإضافة إلى إهمال القطاع الزراعي. في حين عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة مع إهمال أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم تهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.
- تعثر الكثير من المشاريع التنموية.
- احسكك الجزائر ببعض النماذج الفاشلة، في حين احتكت التجربة الماليزية في مجال التنمية بوقت مبكر بالتجربتين اليابانية والكورية وهو ما ساعد على نقل الخبرات المهنية والتقنيات الفنية الحديثة إلى ماليزيا وهو ما لم يتيسر للجزائر.
- وغني عن القول أن اعترافنا بصعوبة نقل وتعميم جميع جوانب التجربة الماليزية بالنسبة للجزائر لا يعني بطبيعة الحال استحالة النجاح والتطبيق خاصة في الجوانب التي تتم بشكل انتقائي مدروس وتتوافر فيها الظروف والمستلزمات المطلوبة، دون نسيان دائما الخصوصية المحلية.

الخاتمة

- تزايد الاهتمام العالمي بالتجربة الماليزية بسبب تميز تجربتها التنموية عن غيرها من تجارب التنمية الأخرى والنجاحات التي حققتها في مختلف المجالات، إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية الاستفادة من تلك التجربة ليس على مستوى الأقطار العربية ودول العالم النامية فحسب وإنما على مستوى الدول المتقدمة والإنسانية عموما، إن توافرت الظروف لذلك.
- والمتنبع للنموذج الماليزي في التنمية، سوف يتمكن من إيجاد مفاتيح النجاح الماليزي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- انتهجت ماليزيا إستراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي.
- في الوقت الذي تعاني فيه بلدان نامية من ثلوث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية وهو ثلوث النمو والتحديث والتصنيع، التي هي أولويات اقتصادية وطنية.
- الاهتمام الكبير بالتعليم العام والجامعي والتقني والمهني لضمان مخرجات تلبي احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير وقادرة على تحمل المسؤوليات والمهام للمرحلة الانتقالية.
- زرع الولاء والإخلاص في العمل لماليزيا المشتركة (لكل الأجناس والأعراق) مع الاعتماد على الأيدي العاملة الماليزية وتضييق مجالات الاستقدام إلى أقل حد ممكن.
- لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة.

- الانفتاح على تجارب الآخرين برؤية مدروسة، وقد حرصت ماليزيا على إرسال بعثات دراسية وتدريبية لليابان وكوريا وبعض الدول الأخرى للاطلاع واستنبات التقنية والتجارب الناجحة.
- اختصار الإجراءات الإدارية وعدم جعل المعاملة تمر بإجراءات وموظفين كثيرين وهذا من شأنه سرعة الإنجاز وعدم التأخير وعدم ترك الفرصة للتلاعب والتحايل والاستئفاع المادي والمعنوي .
- في حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، تنمية مسؤولية الأفراد وإشراكهم في تحقيق الأهداف الوطنية، فقد احتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها
- (الضبط). كما تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر، فسمحت له بالدخول لكن بشروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الماليزي.
- وأخيرا كانت التجربة الماليزية إسلامية دون وجود لافتة تحدد هذا الانتماء.

التهميش

- (1) علي دنيف حسن، تنمية الواقع الاقتصادي العراقي في ضوء التجربة الماليزية، الصباح، جريدة سياسية يومية عامة تصدر عن شبكة الإعلام العراقي.
- (2) مجلة المجتمع، العدد 1551، 17 ماي 2003
- (أخر تصفح 2010/02/12) www.almujtamaa-mag.com
- (3) حامد بن مالخ الشمري، التجربة الماليزية في الإدارة والتنمية، جريدة الجزيرة، العدد 12775، 2007.
- (أخر تصفح 2010/02/27) <http://www.al-jazirah.com.sa/asubscription.htm>
- (4) عبدالحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، ماي 2003، الكويت.
- (5) سعد التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
- (أخر تصفح 2010/03/01) www.Adhwaa.org
- (6) عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- (7) حامد بن مالخ الشمري، مرجع سابق
- (8) حمدي سلمان معمر، تجربة ماليزية رؤية استرشادية، اجتماعات الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية والمؤتمر العلمي المصاحب، التنمية البشرية ودورها في معالجة المشكلة السكانية، جامعة الجزائر، 3-5 نيسان 2006، ص 192.
- (9) سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات في اختيار التعلم الالكتروني: التجربة الماليزية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، عمان، الأردن، 27-29 نيسان 2009.
- (10) مجلة المجتمع، العدد 1551، 17 ماي 2003. (أخر تصفح 2010/02/28) www.almujtamaa-mag.com
- (11) سعد التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية www.Adhwaa.org (أخر تصفح 2010/03/12)
- (12) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007.
- (13) لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بالمقارنة بالأهداف والمقارنة الحديثة، المقارنة بالكفاءات، راجع: عدنان مرزوق، المقارنة بالكفاءات كأسلوب لدعم التعليمية في الجامعات الجزائرية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول تعليمية العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة، المركز الجامعي ب غرداية، 12-13 جانفي 2010.
- (14) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر 2007، جويلية 2008، ص 91.